

The official text of CellMark's Terms & Conditions is the English version, which is legally binding. This translation of CellMark's Terms & Conditions is intended solely as a convenience.

## الشروط والأحكام العامة للشراء لقسم المواد الأساسية لشركة CELLMARK و CELLMARK AB وجميع الشركات التابعة لشركة CELLMARK

في هذه الشروط والأحكام العامة للبيع ("الشروط")، يشار إلى CELLMARK AB أو أي فرع تابع لشركة CELLMARK، المشتري، بـ "نحن"، إلخ. ويشار إلى الطرف الذي يبيع لنا، باسم "البائع".

سوف تعني "الأطراف" نحن والبائع.

سوف تعني "مجموعة CELLMARK AB" CELLMARK وأي شركة تمتلك فيها CELLMARK AB بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن خمسين (50) بالمائة من حقوق التصويت/المساهمة

### 1. عام

1.1: في حالة وجود تعارض بين هذه الشروط وأحكام العقد، يسود العقد ("العقد") وسيخضع سؤوف يتم إبرام عقد بيع للمنتجات و/أو الخدمات ("البضائع") بناء على تأكيدنا الكتابي للطلب ("الطلب") وسيخضع للشروط التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من العقد. يقصد بـ "الطلب" أي أمر شراء للبضائع صادر كتابياً من قبلنا إلى البائع ويتضمن، من بين أمور أخرى، وصف البضائع المراد توريدها ويتضمن جميع المستندات والمعايير والرسومات المشار إليها فيه، ويتضمن هذه الشروط.

1.2: لن يتم العمل بأي شروط وأحكام تتعارض مع العقد أو تحيد عنه، بما في ذلك الشروط، ما لم يتم الاتفاق عليها كتابياً بيننا نحن وبين البائع.

### 2. إبرام العقد

2.1: تعتبر عروض البائع، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عروض أسعار البائع، عرضاً لا رجعة فيه فيما يتعلق بالأسعار والكميات وأوقات التسليم والأجزاء الأساسية الأخرى من هذا العرض. سيتحمل البائع جميع التكاليف التي يتكبدها في إعداد وتقديم أي قبول لطلبنا لعرض أو طلب يتقدم به بائع.

2.2: سنصدر طلباً كتابياً إلى البائع وسيكون هذا الطلب المكتوب ملزماً للبائع ويعتبر مقبولاً كما هو من قبل البائع ("العقد")، ما لم يتم رفض هذا الطلب كتابةً أو قبوله مع تعديلات، في غضون يومين (2) عمل من تاريخ الطلب. إذا كان إشعار البائع بالقبول و/أو تأكيد البائع للطلب يحتوي على أي تعديلات من أي نوع أو يختلف في أي جانب آخر عن أماكن الطلب الأصلية، فسيشكل هذا عرضاً جديداً لنا، والذي يجب أن نقبله صراحةً كتابةً. سوف تخضع الطلبات المقدمة شخصياً أو عبر الهاتف لشروط تأكيد كتابي من أجل أن تكون صالحة.

2.3: نحفظ بالحق في إلغاء أي طلب تم تقديمه مع البائع إذا لم يستجب البائع لطلبنا وفقاً للبند 2.2. في حالة الإلغاء، لن يحق للبائع دفع (كل أو جزء من) سعر شراء البضائع، أو أي نوع من الجزاءات و/أو التعويضات عن الأضرار من أي نوع كانت أو لأي سبب تنشأ.

### 3. الأسعار والدفع

3.1: جميع الأسعار المذكورة في العقد ثابتة ولا تخضع للمراجعة. تشمل الأسعار جميع الضرائب (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) والرسوم والنققات والمساهمات والتأمينات وجميع التكاليف الأخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تكاليف التعبئة أو التغليف المطلوبة لمنع تلف أو فساد البضائع أثناء النقل إلينا وتشمل بالإضافة إلى ذلك الغرامات المفروضة على تأخر السفينة و/أو غرامات التأخر عند التحميل في محطة الميناء، التي يتكبدها البائع خلال تنفيذ الطلب حتى

تسليم البضائع في الموقع المحدد من قبلنا. لتجنب الشك، يجب أن يدفع البائع جميع الغرامات المفروضة على تأخر السفينة و / أو غرامات التأخر عند التحميل في محطة الميناء، أو، إذا دفعنا - كخيار آخر - نيابة عنه، يجب عليه أن يسدد ما دفعناه عنه كدين على أساس التعويض لنا دون نزاع أو احتجاج وأن يدفع دائما في غضون ثلاثين (30) يوما من تقديم فاتورة غرامات التأخير.

3.2 إذا كانت المعاملة كما هو موضح في العقد تخضع لأي ضريبة قيمة مضافة معمول بها أو أي ضريبة أخرى مماثلة، يسمح للبائع بفرض ضريبة القيمة المضافة أو أي ضريبة أخرى مماثلة علينا، والتي يجب أن ندفعها بالإضافة إلى سعر الشراء. البائع مسؤول عن دفع أي ضريبة قيمة مضافة مطبقة أو أي ضريبة أخرى مماثلة للسلطات (الضريبة) المناسبة.

3.3 مع مراعاة قبول البضائع من قبلنا، ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك ( كما هو الحال في الطلب)، يتم الدفع عن طريق التحويل المصرفي في غضون ستين (60) يوما من يوم الفاتورة بعد استلام البضائع وتخضع دائما لاستلام: (أ) الوثائق ذات الصلة المنصوص عليها في العقد (مثل التحليل، وقائمة التعبئة، ووثيقة التأمين، وسند الشحن، وما إلى ذلك)؛ و (ب) الفاتورة الصحيحة بالشكل المناسب. يجب أن تحدد كل فاتورة اسما، وإشارة إلى الطلب المعني، ورقم الطلب المطبق، وتاريخ الطلب، ورقم ضريبة القيمة المضافة لدينا، ووصف البضائع المسلمة، ومبلغ الفاتورة، وبشكل منفصل مبلغ أي ضريبة قيمة مضافة معمول بها، وتحديد هوية البائع وجميع التفاصيل المطلوبة قانونا فيما يتعلق بالخصم الضريبي ويجب أن تتوافق مع القوانين الجمركية. يجب استلام الفاتورة على عنوان البريد الإلكتروني الخاص بنا المشار إليه في الطلب، ما لم تتطلب اللوائح المحلية إرسال فاتورة مادية إلى عنوان مكتبتنا (في هذه الحالة، يجب أيضا إرسال نسخة ممسوحة ضوئيا مكررة عبر البريد الإلكتروني إلينا).

3.4 إذا فشل البائع في الوفاء بأي التزامات بموجب العقد أو إذا كانت لدينا أسباب مبررة للاعتقاد بأن البائع قد فشل في التسليم و/أو الأداء على النحو المتفق عليه، يجوز لنا حجب الدفع للبائع ولا يجوز للبائع تعليق أداء التزاماته.

3.5 يحق لنا في جميع الأوقات إجراء مقاصة وخصم من أي مبالغ مستحقة منا أو من أي شركة تابعة لمجموعة CELLMARK للبائع مقابل أي مبلغ يمتلكه البائع لنا أو لأي شركة تابعة لمجموعة CELLMARK، بغض النظر عن طبيعة أي مطالبة من هذا القبيل. لا يحق للبائع الاحتفاظ.

3.6 لن يتم إنشاء الدفع من قبلنا أو نيابة عنا كإقرار بأن البضائع قد تم تسليمها دون عدم مطابقة (ولا يعتبر تنازلا عن أي من حقوقنا) ولا يعفي البائع من أي ضمان و/أو واجب و / أو مسؤولية بموجب العقد وبموجب هذه الشروط.

#### 4. النقل

4.1 يجب على البائع أن يحزم البضائع بشكل صحيح، وبهذه الطريقة، لمنع تلف البضائع أثناء النقل وتسهيل التفريغ والمناولة والتخزين بكفاءة. يجب على البائع على نفقاته الخاصة تأمين جميع البضائع حتى اللحظة التي يكتمل فيها التسليم وفقا للبند 3.1.

4.2 يجب وضع علامة على جميع السلع بشكل صحيح، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وضع علامة واضحة على النحو المحدد من قبلنا في الطلب و/أو العقد ويجب أن تحتوي على شهادة بلد المنشأ وجميع العلامات الأخرى المطلوبة للتسليم السليم.

4.3 يجب على البائع اتخاذ جميع التدابير اللازمة لأداء النقل السليم للبضائع بكل الوسائل المناسبة واستخدام جميع المعدات والملحقات المناسبة، بمساعدة الوكلاء المختصين أو المتعاقدين من الباطن عند الضرورة. ويجب على البائع تنظيم نقل البضائع إلى مكان التسليم المتفق عليه بطريقة يتم فيها تسليم البضائع في حالة جيدة وفقا للمواصفات وتفريغها بطريقة آمنة ومأمونة وفعالة. ويجب مراعاة شروط الشحن المتفق عليها بدقة، ويكون البائع مسؤولا بالكامل

عن أي ضرر وتكاليف تنشأ عن عدم الامتثال لشروط الشحن هذه. يخضع الشحن من قبل وكيل الشحن لموافقتنا.

4.4. دون المساس بالبند 4.1، 4.2 و 4.3، يجب إبلاغنا بجميع المعلومات التي يحتفظ بها البائع أو المتاحه بشكل معقول له فيما يتعلق بأي مخاطر محتملة معروفة أو يعتقد أنها موجودة فيما يتعلق بالبضائع، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نقل أو مناولة أو استخدام البضائع المراد توريدها. يجب على البائع تزويدنا بورقة بيانات السلامة و/أو ورقة تعليمات الحوادث وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لوائح الصحة والسلامة والبيئة، فيما يتعلق بالسلع التي، بسبب طبيعتها أو صفاتها أو حالتها قد تكون ضارة بحياة الإنسان و / أو الصحة و / أو البيئة، والتي قد تخضع بالتالي للقوانين واللوائح التي تتطلب معاملة خاصة من حيث التعبئة ووضع العلامات والنقل والتخزين والمناولة والتخلص من النفايات. يجب على البائع تعويضنا، ودفع مقابل أول طلب خطي لنا في غضون 30 يوما كدين على أساس التعويض، عن أي خسائر و / أو التزامات تنشأ عن فشل البائع في الامتثال لهذا البند 4.4.

4.5. يخضع أداء CellMark بموجب هذا العقد، بسعر السوق المعقول (من وجهة نظر CellMark)، لتوافر مساحة السفينة والسفينة المناسبة (مقبولة لكل من الشاحن والمستقبل النهائي) وبقدر ما تنتظر CellMark مساحة السفينة المتاحة و / أو السفينة المناسبة و / أو أسعار السوق المعقولة، فلا يمكن تحميل CellMark المسؤولية عن أي خسائر أو التزامات أينما كانت أو مهما كانت.

## 5. التفتيش

5.1. بناء على طلبنا الأول، يحق لنا فحص و/أو تفتيش البضائع قبل أو أثناء أو بعد التسليم، بما في ذلك إجراء أي تحقيقات و / أو اختبارات الجودة التي نراها ضرورية، وفقا لتقديرنا الخاص.

5.2. نحن نحفظ بالحق في تكليف التفتيش و / أو اختبار البضائع لأطراف ثالثة. لغرض عمليات التفتيش هذه و / أو عمليات الفحص و / أو المعايرة على النحو المنصوص عليه في البند 5.1، يجب على البائع أن يمنحنا نحن وممثلينا حق الوصول المجاني وغير المرتبط به إلى الموقع والبضائع ذات الصلة في جميع الأوقات ويجب أن يتعاون بشكل كامل ويقدم جميع المعلومات والوثائق اللازمة فيما يتعلق بالبضائع على نفقة البائع الخاصة.

5.3. لا يشكل فحص البضائع من قبلنا أو نيابة عنا قبولا منا (ولا تنازلا عن أي من حقوقنا) أو لا يعفي البائع من أي من التزاماته وخصوماته بموجب العقد و/أو الشروط.

5.4. إذا تسببت نتيجة هذا الفحص أو التفتيش في عدم قبول البضائع، فسنعوم في أقرب وقت ممكن بإخطار البائع بعدم الامتثال هذا وينطبق النظام المنصوص عليه في البند 8 عدم الامتثال.

5.5. ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، تكون أوزان ومقاييسات البضائع التي تم إنشاؤها من قبلنا أو نيابة عنا نهائية وملزمة. تعتبر الأوزان أو المقاييسات المبرمة في تاريخ لاحق أو سابق ليس لها قيمة إثباتية ولا يمكن للبائعين الاعتماد عليها.

## 6. التسليم والكمية والجودة والتواريخ

6.1. يجب على البائع تسليم البضائع وفقا لشروط التجارة الدولية المتفق عليها (كما هو محدد في أحدث إصدار من شروط التجارة الدولية كما هو صادر عن غرفة التجارة الدولية، باريس، فرنسا في تاريخ العقد) وفي المكان والزمان المتفق عليهما، كما هو محدد في الطلب.

- 6.2. يجب على البائع تسليم الكمية والجودة المحددة في الطلب. يتم تسليم جميع البضائع الموردة على أساس سعر الوزن إلى مكان التسليم المتفق عليه ويتم تحديد وزن البضائع من قبلنا أو نيابة عنا، عن طريق الوزن في مكان التسليم المتفق عليه. يجب أن يكون الوزن الصافي المسجل من قبلنا أو نيابة عنا هو الوزن الحاسم للعقد. فيما يتعلق بالتركيب الكيميائي والفيزيائي للبضائع، يجب أن تكون القيم التي تحددها لنا أو من قبل المساح الذي يعمل نيابة عنا هي القيم الملزمة لعمليات التسليم هذه فيما يتعلق بتحديد الجودة الموردة والتسوية النهائية. يحق لنا الحصول على فترة زمنية معقولة لإجراء تقييم الجودة.
- 6.3. يجب أن تكون جميع أوقات التسليم المنصوص عليها في العقد ثابتة ويجب أن يكون وقت التسليم جوهريا. يجب على البائع إخطارنا كتابيا على الفور بأي تأخير (محتمل) أو أي مشكلة أخرى قد يكون لها تأثير سلبي مادي على تسليم البضائع أو على أداء البائع أو التزاماته الأخرى بموجب العقد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تغيير الوضع المالي للبائع أو المورد الفرعيين أو أعمالهم أو توقعاتهم. في الوقت نفسه، يجب على البائع تزويدنا بجميع المعلومات المكتوبة بشأن سبب و/أو مدى التأخير، وكذلك جميع التفاصيل المتعلقة بالجهود التي يعتزم البائع القيام بها من أجل تجنب التأخير أو تسريع التسليم.
- 6.4. نحتفظ بالحق في رفض عمليات التسليم الجزئية أو التسليم قبل تاريخ (تواريخ) التسليم المتفق عليها، وفي هذه الحالة يجوز لنا إعادة البضائع أو، حسب اختيارنا، تخزينها و / أو إعادة البضائع وأي تكاليف فيما يتعلق بها ستكون على حساب البائع ومخاطر البائع.
- 6.5. في حالة حدوث أي خرق فيما يتعلق بوقت التسليم المتفق عليه، يجب أن يكون البائع في حالة تخلف عن السداد، دون أي إخطار كتابي مسبق بالتخلف عن السداد للبائع وبغض النظر عن حقوقنا الأخرى بموجب العقد أو بموجب القانون، يجوز لنا في خيارنا الوحيد غير المقيد:
- (a) إخطار البائع بأننا نصر على التسليم من قبل البائع وأداء البائع لالتزاماته الأخرى بموجب العقد، ويحق لنا بالإضافة إلى ذلك ودون أي إشعار مسبق بالتخلف عن السداد للبائع، حجب الأضرار المقطوعة من البائع بمبلغ 15000 دولار أمريكي بالإضافة إلى كل أسبوع كامل من التأخير، الأضرار بنسبة 1 % من قيمة الطلب، لا تتجاوز 10 % كحد أقصى من إجمالي قيمة الطلب حتى يتم التسليم الكامل. يجب ألا تخل هذه الأضرار المقطوعة بحقنا في المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار والخسائر و/أو الالتزامات المتكبدة فيما يتعلق بهذا الخرق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأرباح المفقودة وكذلك أي ضرر مالي وتبعي غير مباشر نتكبده فيما يتعلق بهذا الخرق (وهذا له الأسبقية على أي بند يهدف إلى الحد من مسؤولية البائع عن الأضرار التبعية)، أو
- (b) قد نقرر إلغاء العقد وبغض النظر عن حقوقنا الأخرى بموجب العقد أو بموجب القانون، سيكون لدينا أيضا الحق في المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار المتكبدة فيما يتعلق بهذا الانتهاك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأرباح المفقودة وكذلك أي ضرر مالي وتبعي غير مباشر (وهذا له الأسبقية على أي بند يهدف إلى الحد من مسؤولية البائع عن الأضرار التبعية).
- 6.6. في حال علم البائع، قبل تاريخ التسليم المتفق عليه، أن التسليم في الوقت المناسب سيكون مستحيلا جزئيا أو كليا، يجب على البائع إبلاغنا على الفور كتابة بهذا المعنى مع ذكر الأسباب وكذلك التأخير المتوقع. تخولنا هذه الظروف أيضا في خيارنا بإلغاء العقد بأثر فوري، حتى لو كان ذلك قبل تاريخ التسليم المتفق عليه، والمطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار المتكبدة فيما يتعلق بهذا الانتهاك.
- 6.7. ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، سيكون لدينا الحق في تأجيل تسليم البضائع. بناء على طلبنا لتأجيل تسليم البضائع، سيقوم البائع بتعبئة هذه البضائع بشكل صحيح ووضع علامة عليها بوضوح على أنها مخصصة لنا. يقوم البائع بعد ذلك بتخزين هذه البضائع في بيئة مضمونة ويتخذ الترتيبات اللازمة للتأمين المناسب على هذه البضائع.

6.8. يعتبر التوقيع على إيصال و / أو بوليصة شحن من قبلنا أو نيابة عنا عند التسليم مرتبطاً فقط باستلام البضائع ولا يشكل قبولاً للبضائع بأي شكل من الأشكال. يتنازل البائع صراحة عن حقه في الاعتماد على أي توقيع من هذا القبيل من قبلنا في أي مطالبات.

## 7. الضمانات

7.1. يضمن البائع صراحة، بشكل لا رجعة فيه وكشروط سابقة للعقد، ما يلي:

(a) يجب أن تتوافق جميع السلع مع جميع المواصفات والعينات المعتمدة وجميع المتطلبات الأخرى المنصوص عليها في العقد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحجم و/أو الكمية والنوعية المتفق عليها؛

(b) يجب أن تكون جميع السلع على أحدث طراز، وتناسب الأغراض المقصودة، ويجب أن تكون جيدة في جودة المواصفات وخالية من العيوب وأوجه القصور وعدم المطابقة في التصميم والمواد والتصنيع وأن تفي بشكل مُرضٍ بمتطلبات الأداء المتوقعة من قبلنا؛

(c) يجب أن تمثل جميع السلع لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القوانين واللوائح الأوروبية والوطنية، والاتفاقيات الدولية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القوانين واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالنقل الدولي والوطني للمنتجات الخطرة و / أو الكيميائية و / أو النفايات، وجميع القوانين واللوائح الوطنية والأوروبية والدولية الأخرى المعمول بها فيما يتعلق بالصحة والسلامة (المنتج) والبيئة؛

(d) يجب أن تكون ملكية جميع البضائع المنقولة خالية من المنح أو التعهدات أو الرسوم (عن طريق الضمان أو غير ذلك) أو المضبوطات أو الحقوق المقيدة أو الاحتفاظ بالملكية و / أو أي امتيازات أو أعباء مهما كانت؛

(e) جميع التراخيص المطلوبة فيما يتعلق بالبضائع سارية المفعول وستظل كذلك، ويجب أن يغطي نطاق هذه التراخيص بشكل صحيح الاستخدام المقصود للبضائع ويجب أن تشمل جميع هذه التراخيص الحق في نقل البضائع؛ و

(f) يجب تزويد البضائع بجميع التعليمات والمعلومات للاستخدام الآمن والسليم، وفي حالة تضمين السلع و/أو الخدمات أو احتوائها على مواد كيميائية أو سلع أو مواد خطرة، يجب تزويد هذه السلع و / أو الخدمات بمواصفات مكتوبة ومفصلة لتكوين وخصائص هذه السلع أو المواد وجميع القوانين واللوائح والمتطلبات الأخرى المتعلقة بهذه السلع من أجل تمكيننا من نقل وتخزين ومعالجة واستخدام والتخلص من هذه السلع بطريقة سليمة وأمنة.

7.2. يتم تمديد الضمانات المقدمة بموجب هذا البند 7 تلقائياً (بالقوة القانونية لهذا البند 7.2) إلى أي سلع تم إصلاحها أو استبدالها.

7.3. يجب على البائع تعويضنا، ودفع مقابل أول طلب خطي لنا في غضون 30 يوماً كدين على أساس التعويض، عن أي خسائر و / أو التزامات تنشأ عن فشل البائع في الامتثال لهذه البنود 7.1 أو 7.2.

## 8. عدم الامتثال

8.1. إذا كانت البضاعة معيبة أو غير متوافقة مع متطلبات العقد بما في ذلك هذه الشروط، فسوف نخطر البائع بذلك ويجوز لنا، دون المساس بحقنا في التعويض عن أي خسائر و/أو أضرار نتكبدها أو تلحق بنا كما يلي

نتيجة لهذا الانتهاك أو أي حق آخر متاح لنا بموجب العقد أو بموجب القانون، وفقا لتقديرنا المطلق:

(a) رفض البضائع غير المطابقة وإعادتها إلى البائع على مسؤوليته وتكلفته (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: تكاليف الفحص والمناولة والتخزين التي نتكدها فيما يتعلق بذلك) ومطالبة البائع على نفقة البائع إما بمعالجة أي عيب في البضائع أو توريد سلع بديلة والقيام بأي عمل آخر ضروري لضمان الوفاء بشروط العقد خلال فترة مقبولة بالنسبة لنا. إذا أخفق البائع في الوفاء بالتزاماته المذكورة أعلاه في غضون الوقت المحدد (على النحو المنصوص عليه من قبلنا)، يجوز لنا، دون المساس بأي حقوق أخرى متاحة، أن نتعهد أو نشرك طرفا ثالثا للوفاء تماما بجميع التزامات البائع بموجب العقد على مسؤولية البائع ونفقته، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تكلفة الشحن والتفكيك وإعادة التجميع أو الحصول على سلع بديلة في مكان آخر واسترداد أي نفقات نتكدها بشكل معقول من البائع في الحصول على هذه السلع؛ أو

(b) لإنهاء العقد كليا أو جزئيا، عن طريق إخطار كتابي إلى البائع ولكن دون تدخل قضائي ودون أي مسؤولية تجاه البائع ودون المساس بحقنا في تعويض (بديل و/أو إضافي أو غير ذلك) عن أي خسائر و/أو أضرار تكبدتها أو سنتكدها نتيجة لهذا الإنهاء، ويجوز لنا إعادة البضائع التي تم تسليمها بالفعل مقابل السداد من قبل البائع. يجب أن تكون إعادة هذه البضائع لحساب ومخاطر البائع.

8.2. في حالة الرفض، يجب أن يكون حق الملكية والمخاطر على البضائع المرفوضة مع البائع مرة أخرى من تاريخ إرسال إشعار الرفض إلى البائع.

## 9. الملكية والمخاطر

9.1. يجب نقل ملكية البضائع إلينا عند تسليمها.

يجب أن تنتقل مخاطر البضائع من البائع إلينا وفقا لشروط التجارة الدولية المتفق عليها كما هو مذكور في العقد (يجب أن يكون لهذه الشروط التجارية الدولية المعنى المحدد في أحدث إصدار من شروط التجارة الدولية كما هو صادر عن غرفة التجارة الدولية، باريس، فرنسا في تاريخ العقد). في حالة عدم وجود بند محدد في شروط التجارة الدولية، تظل المخاطر على البضائع مع البائع حتى وصول البضائع في مكان التسليم المتفق عليه وقبولها كتابيا من قبلنا من قبل شخص أو شركة (نيابة عنا) مخولة حسب الأصول للقيام بذلك.

9.2. يلتزم البائع بنقل الملكية إلى البضائع مجانا من الرسوم أو المنح أو التعهدات أو الرسوم (عن طريق الضمان أو غير ذلك) أو المضبوطات أو الحقوق المقيدة أو الاحتفاظ بالملكية و/أو أي امتيازات أو أعباء من أي نوع.

9.3. بناء على الطلب الأول منا، يجب على البائع الكشف عن نفسه كطرف في مصلحة ومالك البضائع فيما يتعلق بالتشريعات العامة حتى يتم التحكم في البضائع وحيازتها بشكل فعال، والذي يحق له في جميع الأوقات رفض قبول حق الملكية في البضائع أو إعادة تسليم البضائع بأثر فوري في حالة وقوع أحداث أثناء التخزين أو النقل والتي قد تنطوي على مسؤولية القانون العام لمالك البضائع، بغض النظر عما إذا كان البائع قد انتهك أي التزام تعاقدي. يجب أن يكون البائع ملزما كما هو موضح أيضا في البند

10.3. لضمان نفسه وأي طرف آخر في مصلحة المسؤولية تجاه أطراف ثالثة، مرة أخرى بغض النظر عن أي خرق للالتزامات التعاقدية من قبل البائع.

## 10. المسؤولية

10.1. قبل جميع الشروط الأخرى، يكون البائع مسؤولا عن أي خسائر و / أو التزامات مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية (تشمل جميع الشروط الثلاثة، على سبيل المثال لا الحصر، المسؤولية البيئية، خسارة الربح، خسارة العمل)، زيادة التكلفة، الخسارة، الأضرار، الإصابات، المطالبات، الإجراءات،

الإجراءات والرسوم والتكاليف والنفقات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أتعاب المحاماة وتكاليف التقاضي والرسوم والمصاريف المهنية الأخرى)، التي تكبدها أو رفعتها ضدنا أو أي شركة تابعة لمجموعة CELLMARK أو أي طرف ثالث، ناتجة عن أو مرتبطة بعدم الوفاء أو التأخر أو الوفاء غير السليم بالتزامات البائع وضمائانه بموجب العقد، أو أي خرق آخر لالتزامات البائع بموجب العقد أو بموجب القانون.

10.2. يجب على البائع أن يبرئنا ويعوضنا بالكامل عن جميع الدعاوى، والتدابير، والإجراءات القانونية أو الإدارية، والرسوم، والمطالبات، والمطالب، والأضرار، والمسؤوليات، والخسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح)، وأتعاب المحاماة، والتكاليف والنفقات من أي نوع أو طبيعة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأضرار الخاصة أو غير المباشرة أو العرضية أو التبعية) الناتجة عن أو المرتبطة بعدم الوفاء بالتزامات البائع والضمائانات المتأخرة أو غير الملائمة بموجب العقد أو أي خرق آخر لالتزامات البائع بموجب العقد أو القانون.

10.3. يجب على البائع أن يأخذ ويحافظ على جميع وثائق التأمين اللازمة لتغطية مسؤوليته بموجب العقد بما في ذلك هذه الشروط. بناء على طلب منا، سيقدم البائع شهادات التأمين التي تثبت التغطية التأمينية للبائع ويجب أن يبيننا على علم بأي تغييرات في نفس الوقت. يجب على البائع التأكد من أن جميع مورديه من الباطن سوف يستوفون أيضًا متطلبات التأمين هذه.

10.4. لن نكون تحت أي ظرف من الظروف مسؤولين تجاه البائعين أو الأطراف الثالثة عن أي نوع من الأضرار أو الخسائر الخاصة أو العرضية أو غير المباشرة أو التبعية أو العقابية أو الضرر البيئي أو التكلفة أو النفقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضرر القائم على فقدان المبيعات أو الأرباح أو فقدان السمعة أو فقدان الشهرة أو توقف العمل أو فشل الإنتاج، سواء كان ذلك ناتجاً عن أو يتعلق بالعقد أو بيع أي سلع من قبلنا أو استخدام البضائع وما إذا كانت هذه الأضرار تستند إلى خرق الضمان أو أي خرق آخر للعقد أو الضرر (بما في ذلك الإهمال) أو غير ذلك. يجب ألا تتجاوز المسؤولية الإجمالية لنا عن جميع المطالبات تحت أي ظرف من الظروف قيمة الفاتورة للبضائع التي هي موضوع المطالبة أو 500.000 دولار أمريكي، حسب المبلغ الأقل.

## 11. السرية

11.1. يجب على البائع الحفاظ على سرية وجود ومحتوى العقد وجميع البيانات الفنية والتجارية والمالية وجميع المعلومات الأخرى ذات الطبيعة السرية ("المعلومات السرية") المقدمة من قبلنا أو نيابة عنا للبائع فيما يتعلق ب (إعداد) العقد. تظل جميع هذه المعلومات ملكاً لنا ويمكن استخدامها من قبل البائع فقط لغرض العقد. وبناءً على طلبنا، يجب على البائع أن يعيد إلينا على الفور جميع هذه المعلومات ولا يجوز للبائع الاحتفاظ بأي نسخة منها.

11.2. لا يجوز للبائع الكشف عن هذه المعلومات السرية إلا لأطراف ثالثة بشرط أن نكون قد موافقة كتابية مسبقة للبائع ويجب على البائع التأكد من أن الأطراف الثالثة المشاركة من قبل البائع في تنفيذ واجبات البائع يجب أن تلتزم كتابياً بنفس تعهد السرية.

11.3. لا يحق للبائع الإشارة إلى (جزء من) الطلب و / أو العقد في الاتصال الخارجي أو النشر دون موافقة كتابية مسبقة منا.

## 12. النزاهة التجارية

12.1. قام المشتري باتباع "مدونة السلوك لشركاء الأعمال" ("المدونة") والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية. يمكن العثور على أحدث نسخة من المدونة المعمول بها والمدمجة بشكل صحيح على الرابط التالي: <https://www.cellmark.com/about/code-of-conduct>. يدرك البائع ويوافق على الامتثال للمبادئ المبينة في هذه المدونة (أو المتطلبات المكافئة) عند التعامل مع المشتري أو لصالحه. يتحمل البائع أيضاً مسؤولية ضمان توعية ممثليه بالمتطلبات المنصوص عليها في المدونة والامتثال لهذه المتطلبات.

12.2. يجب إجراء أي عملية تدقيق أو تقييم للامتثال من قبل البائع أو ممثليه للمتطلبات المذكورة في المدونة أو القوانين السارية بما يتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في المدونة (الفقرة "التعاون والإبلاغ والتدقيق").

12.3. على الرغم من أي بند آخر في العقد بين الطرفين، يتم التعامل مع مخالفات القوانين السارية أو عدم الامتثال للمتطلبات المذكورة في المدونة وفقاً للمبادئ المبينة في المدونة (الفقرة "التعاون والإبلاغ والتدقيق").

## 13. الامتثال للقوانين

13.1. يقر البائع ويقر ويتعهد للمشتري بأنه سيمتثل لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها في تنفيذ هذا العقد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العقوبات، ومكافحة الفساد، ومكافحة غسيل الأموال، وقوانين الضرائب.

13.2. يجب على البائع الحصول على جميع التراخيص الدولية والوطنية للتصدير أو أي تصاريح مماثلة المطلوبة وفقاً لجميع القوانين واللوائح السارية في مجال الرقابة على التصدير والحفاظ عليها طوال فترة أداء العقد، ويجب تزويدنا بجميع المعلومات المطلوبة لتمكيننا وعمالنا من الامتثال لهذه القوانين واللوائح. بناءً على طلبنا، يجب على البائع تزويدنا بشهادة مناسبة تحدد بلد المنشأ للبضائع وجميع المعلومات الأخرى المطلوبة، وذلك بما يكفي لتلبية متطلبات السلطات الجمركية في بلد الوصول وأي لوائح تراخيص الصادرات السارية.

13.3. إذا تعرض الطلب للعقوبات لأي سبب، فلدى CellMark الخيار في رفض أو إنهاء العقد وفقاً للبند 8 (كأن البضائع كانت معيبة)، دون المساس بحقنا في الحصول على تعويض عن الأضرار المتعلقة بذلك وأي حق آخر بموجب العقد أو القانون، ودون أن يحق للبائع المطالبة بأي تعويض.

#### 14. القوة القاهرة

14.1. تعني القوة القاهرة أي ظروف أو أحداث خارجة عن إرادتنا، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة في وقت العقد بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القضاء والقدر أو الإجراءات التشريعية أو الأفعال أو الأوامر أو اللوائح الصادرة عن الحكومات أو غيرها من الإجراءات الإدارية أو الأوامر أو الأحكام الصادرة عن أي محكمة، أو زلزال، فيضان، حريق، انفجار، حروب، أعمال شغب، تخريب، حادث، وباء (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كوفيد-19، وفيروسات كورونا الأخرى و / أو الأمراض المعدية الأخرى)، المتوطنة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كوفيد-19، فيروس كورونا و / أو الأمراض المعدية الأخرى)، المرض (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كوفيد-19، وفيروسات كورونا الأخرى و / أو الأمراض المعدية الأخرى)، والإضراب، والإغلاق، والإبطاء، والاضطرابات العمالية، والنزاع الصناعي، أي تأخير من جانب أي مقاول من الباطن أو متلقي نهائي، أو مشاكل تُعزى إلى المتلقي النهائي، أو أوامر حكومية للحد من الإنتاج أو إيقافه أو تقليل استهلاك الطاقة، أو صعوبة الحصول على العمالة اللازمة أو المواد الخام، أو نقص أو فشل النقل، أو انهيار المصنع أو الآلات الأساسية، والإصلاحات الطارئة أو الصيانة، والرسوم الجمركية والتعريفات التي يفرضها بلد ما.

14.2. إذا تم منعنا أو إعاقتنا بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال حدث قوة القاهرة من أداء جميع أو أي من التزاماتنا بموجب العقد، فسيتم تعليق أداء هذه الالتزامات من قبلنا للفترة التي يستمر فيها حدث القوة القاهرة هذا، دون أن نكون مسؤولين أو مطالبين تجاه البائع بتحمل أي ضرر ناتج عن ذلك.

14.3. إذا امتد حدث القوة القاهرة (أو من المتوقع أن يمتد) لمدة 30 (ثلاثين) يوماً متتاليًا أو أكثر بعد تاريخ التسليم المتفق عليه، فيحق لنا إنهاء كل العقد أو أي جزء منه بإخطار كتابي دون أي مسؤولية من جانبنا تجاه البائع.

14.4. لا يكتسب البائع أي حقوق بموجب هذا البند 14. لتجنب الشك، فإن أي تأخير أو مشكلة من جانب أي متعاقد من الباطن أو مورد، أو المشكلات المنسوبة إلى الشركة المصنعة، أو الأوامر الحكومية للحد من الإنتاج أو إيقافه أو تقليل استهلاك الطاقة و / أو القوة القاهرة يجب اعتبارها صراحةً غير محبطة للبائع. لا يمكن الاعتماد على أي من هذه العوامل من قبل البائع لتجنب أو تأخير أدائها بموجب هذا العقد.

14.5. في حالة تأخير أجهزة الاستقبال النهائية لشركة CellMark أو فشلها في استلام البضائع، فلن تكون CellMark مسؤولة عن مثل هذه التأخيرات أو الخسائر. إذا لم يتم تسليم البضائع إلى CellMark، فيحق لـ CellMark إلغاء الطلب دون تحملنا أي مسؤولية تجاهنا أو الرجوع من قبل البائع ضدنا عن أي خسائر و / أو التزامات مهما كانت و / أو أيًا كانت.

## 15. التعليق والإنهاء

15.1. يحق لنا تعليق أداء التزاماتنا بموجب العقد أو إنهاء العقد كلياً أو جزئياً، عن طريق إخطار كتابي للبائع ولكن دون تدخل قضائي، وفي كل حالة دون أي التزام أو مسؤولية من أي نوع تجاه البائع، في حالة:

(a) طلب البائع تعليق السداد، أو أصبح معسراً أو غير قادر على سداد ديونه، أو دخل في التصفية (بخلاف أغراض إعادة البناء أو الدمج) أو أي إجراءات إفلاس يتم رفعها من قبل البائع أو ضده أو يقوم البائع بترتيب لصالح دائنيه؛ أو

(b) تم إرفاق جزء كبير من أصول البائع أو في حالة نقل سلطة البائع إلى جهة خارجية أو إذا توقف البائع عن ممارسة أعماله أو هدد بوقفها؛ أو

(c) فشل البائع في الامتثال لأي شرط أو حكم من شروط وأحكام العقد بما في ذلك هذه الشروط أو قررنا وفقاً لتقديرنا المعقول أن البائع لا يمكنه أو لا يجوز له تسليم البضائع كما هو مطلوب؛

وكل ما سبق لا يخل بحقنا في المطالبة بتعويض (بديل و/أو إضافي أو غيره) عن أي خسائر و/أو أضرار نتكبدها أو تلحق بنا نتيجة لهذا التعليق و/أو إنهاء العقد.

15.2. في أي من الأحداث المذكورة أعلاه، تصبح جميع المطالبات المعلقة الخاصة بنا على البائع مستحقة وواجبة السداد على الفور ولا يجوز للبائع مفاصة أي مبالغ مستحقة علينا للبائع مقابل أي مبلغ مستحق لنا من البائع.

## 16. التنازل والتعاقد من الباطن

لا يجوز للبائع التعاقد من الباطن أو نقل أو تعهد أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذا العقد دون موافقة خطية مسبقة منا. أي تعاقد من الباطن أو نقل أو تعهد أو تنازل تمت الموافقة عليه مسبقاً لا يُعفي البائع من التزاماته بموجب العقد. ويكون البائع مسؤولاً عن الاختيار وأي تقصير من جانب المتعاقدين من الباطن والموردين. يكون البائع في النهاية مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن الأداء السليم للعقد.

## 17. الوعي بالاحتيال

17.1. لا نتحمل أي مسؤولية عن أي خسائر ناتجة عن أي احتيال من طرف ثالث يتم تنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية. إذا لاحظ البائع أي تعارض في تفاصيل حسابنا أو أي تعليمات مشبوهة أو غير عادية، فيجب التحقق من جميع التفاصيل والاتفاق عليها مباشرة مع أحد أعضاء المحاسبة لدينا من خلال رقم هاتفه الذي تم التحقق منه أو قناة اتصال أخرى مستقلة مناسبة تم التحقق منها، على سبيل المثال طريقة اتصال معروفة تم إنشاؤها والتحقق منها من قبل (أي عدم استخدام التفاصيل المدرجة في البريد الإلكتروني الذي يطلب الدفع و/أو يقدم تعليمات الدفع).

17.2. يضمن البائع أن لديه تدابير كافية لأمن المعلومات وأن هذه التدابير تستخدم لتجنب محاولات الاحتيال بنشاط، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) الحماية التقنية لتحديد النطير الحقيقي في الاتصالات الرقمية والحماية من المحتالين المحتملين (على سبيل المثال، استخدام الحماية من رسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية والانتحال ووجود عمليات آمنة في المكان)؛ (ب) ضمان البائع تأكيد جميع المعلومات الهامة في قنوات اتصال مستقلة مناسبة إضافية حيث يمكن التحقق من الهوية بشكل صحيح، على سبيل المثال طريقة اتصال معروفة تم إنشاؤها والتحقق منها من قبل (أي عدم استخدام التفاصيل المدرجة في البريد الإلكتروني الذي يطلب الدفع و/أو يقدم تعليمات الدفع).

17.3. بالنسبة لأي شروط دفع أو تسليم تم تغييرها، بعد تأكيد معلومات القناة الواحدة (على سبيل المثال مجرد بريد إلكتروني) عملية حماية غير كافية من الاحتيال. يجب دائما استخدام قناتي اتصال مناسبتين مستقلتين ومحقة في هذه النواحي. إذا كان لديك أي شك على الإطلاق، فلا تقم بإجراء معاملة مالية أو تتخذ أي إجراءات أخرى حتى تتحقق من محاسبتنا و/أو جهة الاتصال المعتادة في CellMark من خلال رقم هاتفهم الذي تم التحقق منه.

## 18. التنازل

لا يجوز تفسير عدم قيامنا بإنفاذ أي حكم من أحكام العقد بما في ذلك هذه الشروط في أي وقت على أنه تنازل عن حقنا في التصرف أو فرض أي شرط أو شرط من هذا القبيل، ولا تتأثر حقوقنا بأي تأخير أو فشل أو إغفال لفرض أي حكم من هذا القبيل. لن يشكل أي تنازل من جانبنا عن أي خرق لالتزامات البائع تنازلاً عن أي خرق سابق أو لاحق.

## 19. حماية البيانات

19.1. يتفق الطرفان على الامتثال لقوانين الخصوصية المعمول بها فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تتم معالجتها وفقاً للعقد. إذا، وإلى الحد الذي يعالج فيه أحد الأطراف البيانات الشخصية نيابة عن الطرف الآخر، تعين على الطرفين بحسن نية مناقشة اتفاقية منفصلة لمعالجة البيانات والاتفاق عليها.

19.2. سنقوم بمعالجة البيانات الشخصية المتعلقة بشخص الاتصال بالبائع إلكترونياً، مثل معلومات الاتصال، من أجل تنسيق شراء البضائع وإدارة علاقة العمل مع البائع. يمكن أيضاً استخدام البيانات لأغراض التحليل الإحصائي وإعداد تقارير الأعمال، أثناء التحقيقات في الاحتيال والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. يجوز لنا الكشف عن المعلومات لشركات أخرى داخل مجموعة CellMark، والتي قد تستخدم أيضاً المعلومات لأغراض الموضحة هنا. قد يتم نقل البيانات خارج منطقة الاتحاد الأوروبي / المنطقة الاقتصادية الأوروبية إلى الدول التي لا تتمتع بنفس مستوى حماية البيانات الشخصية. نحن ملتزمون بحماية البيانات الشخصية وسنضع ضمانات كافية من أجل حماية البيانات. يحق للأشخاص المسجلين بناء على طلب خطي الوصول إلى البيانات المتعلقة بهم. لديهم أيضاً الحق في تصحيح هذه البيانات.

19.3. قد نستخدم بيانات الاتصال الخاصة بالبائع من أجل إرسال الرسائل الإخبارية وإجراء الاستطلاعات ودعوات للأحداث. يحق لنا تقديم بيانات البائع بما في ذلك الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم إلى الشركات داخل مجموعة CellMark والتي يحق لها استخدام البيانات للغرض الموضح أعلاه، إلى الحد الذي يسمح به القانون. يمكن لمتلقي هذه الإعلانات الانسحاب من تلقي المزيد من الاتصالات التسويقية عن طريق الاتصال بنا على [basic.materials@cellmark.com](mailto:basic.materials@cellmark.com).

## 20. القانون الناظم والمنازعات

20.1. يخضع العقد وشروطه ويفسر وفقاً للقانون الإنجليزي ويحال أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا العقد إلى التحكيم في لندن وفقاً لقانون التحكيم لعام 1996 أو أي تعديل قانوني أو إعادة تشريع باستثناء الحد الضروري لإنفاذ أحكام هذا البند. يجب أن يكون مقر التحكيم إنجلترا، حتى عندما تعقد جلسة الاستماع خارج إنجلترا.

20.2. يجب أن يتم التحكيم وفقاً للشروط المعمول بها في جمعية لندن للمحكمين البحريين في وقت بدء إجراءات التحكيم.

20.3. يجب أن تكون الإشارة إلى ثلاثة محكمين، أحدهم يتم تعيينه من قبل كل طرف والثالث، وفقاً لأحكام شروط جمعية لندن للمحكمين البحريين، من قبل الاثنين المعينين على هذا النحو. يجب على الطرف الذي يرغب في إحالة

نزاع إلى التحكيم تعيين محكمه وإرسال إشعار بهذا التعيين كتابيًا إلى الطرف الآخر يطالب الطرف الآخر بتعيين محكم خاص به في غضون 14 يومًا من هذا الإشعار ويذكر أنه سيعين محكمه بصفته المحكم الوحيد ما لم يعين الطرف الآخر محكمًا خاصًا به ويقدم إشعارًا بأنه قام بذلك في غضون 14 يومًا المحددة. إذا لم يقدم الطرف الآخر بتعيين محكم خاص به وقدم إشعارًا بأنه قام بذلك خلال 14 يومًا المحددة في الإشعار، يجوز للطرف الذي يحيل النزاع إلى التحكيم، دون اشتراط أي إشعار مسبق آخر للطرف الآخر، تعيين محكمه كمحكم وحيد ويجب عليه إبلاغ الطرف الآخر وفقًا لذلك. يكون قرار المحكم الوحيد ملزمًا لكلا الطرفين كما لو كان المحكم قد تم تعيينه بالاتفاق.

- 20.4. لا شيء هنا يمنع الأطراف من الاتفاق كتابيًا على تغيير هذه الأحكام لتوفير تعيين محكم منفرد.
- 20.5. في الحالات التي لا تتجاوز فيها المطالبة أو أي مطالبة مضادة مبلغ 100000 دولار أمريكي (أو أي مبلغ آخر قد يتفق عليه الطرفان)، يتم إجراء التحكيم وفقًا لإجراءات المطالبات الصغيرة المعمول بها في وقت بدء إجراءات التحكيم.
- 20.6. في الحالات التي تتجاوز فيها المطالبة أو أي مطالبة مضادة المبلغ المتفق عليه لإجراء المطالبات الصغيرة في الجمعية ولا تتجاوز المطالبة ولا الدعوى المقابلة مبلغ 400000 دولار أمريكي (أو أي مبلغ آخر قد يتفق عليه الطرفان)، يجوز للأطراف أيضًا الاتفاق على إجراء التحكيم وفقًا لإجراءات المطالبات المتوسطة في الجمعية الحالية في الوقت الذي بدأت فيه إجراءات التحكيم. إذا كانت الإشارة إلى ثلاثة محكمين، يجب أن يكون إجراء التعيين وفقًا لإجراءات التحكيم الكامل المذكورة أعلاه.
- 20.7. يجب أن تعامل أي وجميع الإشعارات والاتصالات فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم تنشأ فيما يتعلق بهذا العقد (بما في ذلك أي اتصالات تعطي إشعارًا ببدء هذه الإجراءات و/أو تعيين محكم) على أنها فعالة إذا تم إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني إلى عناوين البريد الإلكتروني المستخدمة من قبل الأطراف لإبرام عقد البيع.
- 20.8. يحق لأي من الطرفين تغيير و / أو إضافة عناوين البريد الإلكتروني التي يمكن إرسال الإشعارات والمراسلات إليها لأغراض هذا البند عن طريق إرسال إشعار التغيير إلى الطرف الآخر على عنوان البريد الإلكتروني المنصوص عليه في هذا البند (أو، إذا تم تعديله مسبقًا عن طريق الإشعار، العنوان المعدل ذي الصلة).
- 20.9. يُعتبر أي إشعار واتصال يتم إرساله عبر البريد الإلكتروني وفقًا لهذا البند أنه قد تم تقديمه ويصبح ساري المفعول من تاريخ وقت إرسال البريد الإلكتروني.
- 20.10. لا يوجد في هذا البند ما يمنع أي إشعار أو اتصال فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم فيما يتعلق بهذا العقد من خلال وسائل صالحة وفعالة أخرى.
- 20.11. إذا احتفظ أحد الأطراف بالمحامين أو الممثلين الذين لديهم سلطة قبول خدمة الإشعارات والاتصالات فيما يتعلق بإجراءات التحكيم، فيجب إخطار الطرف الآخر بالتعيين وتفصيل الخدمة الجديدة وفقًا لشروط هذه الفقرة؛ يجب بعد ذلك إرسال الخدمة والاتصالات المستقبلية إلى المحامين أو الممثلين المعيّنين فقط (ما لم يتم توجيه خلاف ذلك). في حالة توقف المحامين أو الممثلين الآخرين عن التصرف وإخطار الطرف الآخر بذلك، يجب إعادة تطبيق الأحكام الواردة في هذه الوثيقة.
- 20.12. دائمًا شريطة ألا يمنع أي شيء في هذا البند من إرسال أي إشعار واتصال فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم فيما يتعلق بهذا العقد من خلال وسائل فعالة أخرى.

## 21. خيار لـ CellMark لطلب تعويض من المحكمة

- 21.1. بصرف النظر عن اتفاقية التحكيم بين الطرفين في البند 20 أو أي شيء آخر هنا يتعارض مع ذلك، يحق لنا بدء ومتابعة إجراءات الانتصاف المؤقت أو التحفظي ضد الطرف الآخر في أي محكمة في أي ولاية قضائية وبدء هذه الإجراءات ومتابعتها في أي محكمة أو ولاية قضائية واحدة لا تمنعنا من بدء أو متابعة الإجراءات في أي محكمة أو ولاية قضائية أخرى (سواء بشكل متزامن أم لا) إذا سمح القانون الجاري به العمل بذلك وفي الحدود التي يضعها.
- 21.2. سيكون لدينا أيضا خيار إحالة أي نزاع إلى محكمة العدل العليا في لندن، إنجلترا، أو أي محكمة أخرى لها اختصاص النظر في النزاع ("المحكمة"). إذا كنا الطرف المدافع، يجب الإعلان عن هذا الخيار في غضون 14 يومًا من إشعار التحكيم، وبناءً على هذا الإعلان، يتعين على الأطراف ضمان وقف التحكيم (دون منح قرار التحكيم).
- 21.3. إذا مارسنا خياره، يتنازل الطرفان عن أي اعتراض الآن أو لاحقًا على أي إجراءات تتعلق بالعقد يتم رفعه إلى المحكمة ويخضع الطرفان بموجب هذا بشكل لا رجوع فيه للاختصاص القضائي الحصري للمحكمة.
- 21.4. فور قيامنا بممارسة خياره، يجب على الطرف الآخر إخطارنا بعنوان لخدمة الإجراءات في الولاية القضائية وتفاصيل الاتصال بالمحامين في الولاية القضائية المعينة لتمثيل الطرف الآخر.
- 21.5. يكون الحكم المتعلق بالعقد الذي تصدره المحكمة أو ستنتفذه قاطعا وملزمًا للطرفين ويمكن إنفاذه دون مراجعة في أي ولاية قضائية أخرى.

## 22. لا توجد حقوق طرف ثالث

لا يجوز لأي شخص ليس طرفا في العقد تنفيذ أي شرط منه. يتفق الطرفان على أن قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) لعام 1999 لا ينطبق على العقد أو أي اتفاقية أخرى يتم إبرامها بموجبه.